

واقع الجباية المحلية في الجزائر في ظل الإصلاحات

أ/ عبد الكريم بريشي
المركز الجامعي تامنغست

مقدمة:

لقد قامت الجزائر في العقد الأخير من القرن المنصرم بعدة إصلاحات اقتصادية و سياسية و هذا تماشياً مع التطورات التي شهدتها الساحة العالمية. حيث أن هذه الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في إصلاح المنظومة المصرفية، تحرير الأسعار، إصلاح المنظومة الضريبية... الخ. أما الإصلاحات السياسية فقد تمثلت في تبني التعددية الحزبية، وإصدار عدة قوانين التي من شأنها تنظيم الحياة السياسية سواءً على المستوى المركزي أو المحلي. إن إصدار قانون الجماعات المحلية كانت تهدف الدولة من خلاله إعطاء صلاحيات واسعة للجماعات المحلية و هذا من اجل النهوض بالتنمية المحلية و لتحقيق هذا المسعى عملت الدولة على إصلاح نظامها الضريبي. ذلك أن الإصلاح الضريبي أفرز هيكلًا ضريبياً جديداً متميزاً عن النظام الضريبي الأسبق، حيث أنه بموجب هذا الإصلاح تم إنشاء ضرائب جديدة، و الفصل بين الضرائب العائدة للدولة و الضرائب العائدة للجماعات المحلية. و هذا لكي تكون متماشية مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة العالمية والوطنية، وأن التدابير الإصلاحية لم تتوقف عند هذا الحد بل تواصلت من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية، وذلك من أجل تكييفه مع كل التغيرات والتطورات التي قد تطرأ.

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة السؤال التالي:

ما مدى نجاعة الإصلاحات الضريبية في رفع المردودية المالية للجباية المحلية ؟

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- ❖ محاولة تشخيص الدوافع الحقيقية للإصلاح الضريبي و مجالاته في الدول النامية و إبراز أهدافه؛
- ❖ عرض هيكل الجباية المحلية في الجزائر
- ❖ محاولة تقييم المردودية المالية للجباية المحلية و إبراز الصعوبات التي تواجه الجماعات المحلية.

المحور الأول – دوافع الإصلاح الضريبي، مجالاته و أهدافه:

أولاً- دوافع الإصلاح الضريبي:

لقد عانت الدول النامية قصوراً حاداً في إيراداتها العامة على وجه العموم و إيراداتها الضريبية على الوجه الأخص و ذلك راجع إلى وجود اختلالات في هيكلها الاقتصادي و الضريبي، مما أدى ذلك إلى إحداث عجز في الموازنات العامة لتلك الدول. و لمعالجة مواطن الخلل عملت المؤسسات المالية الدولية على طرح برامج اقتصادية إصلاحية. و تعتبر سياسات الإصلاح الضريبي من أهم العناصر المكونة للإصلاح المالي في الدول النامية، والسبب في ذلك يعود إلى المشاكل المالية لهاته الدول و التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ضعف الجهد الضريبي و اختلال الجهاز المالي:

إن معظم الدول النامية تعاني انخفاضاً كبيراً في الحصيلة الضريبية، و لقد أرجع بعض المفكرين ضعف الحصيلة الضريبية في الدول النامية إلى الأسباب التالية:⁽¹⁾

- انخفاض مستوى الدخل الوطني و نصيب الفرد منه، مما يؤدي حتماً إلى انخفاض الضرائب الممكن تحصيلها.

- هيمنة الأنظمة الاقتصادية التي تعطي دوراً كبيراً للدولة على حساب دور قوى السوق في تخصيص الموارد.

- اتساع نطاق العمليات العينية، ذلك أن عملية التبادل التجاري في الغالب تتم بواسطة المقايضة و لا سيما في القطاع الريفي.

– اختلال الهيكل الضريبي:

إن الهيكل الضريبي في الدول النامية يتميز بارتفاع النصيب النسبي للضرائب على الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات الضريبة، على عكس الهيكل الضريبي في الدول الصناعية المتقدمة الذي يتميز بهيمنة الضرائب المباشرة المفروضة على الدخل من العمل، أو الربح من الملكية أو فائدة رأس المال والثروة

- ضعف أداء الإدارة الضريبية:

تتميز الإدارة الضريبية في الدول النامية بطابع تقليدي، حيث يغلب على معاملتها استخدام الوسائل التقليدية في فرض الضريبة و تحصيلها، إي أنها لا تستخدم المعلوماتية. و زيادة على ذلك النقص الكبير في الكوادر البشرية، و انتشار الفساد الإداري. حيث ان كل هذه ستساهم في انتشار ظاهرة التهرب و التجنب الضريبي من جهة و تقف عائقاً أمام بلوغ

الأهداف المتوخاة من عملية الإصلاح الضريبي من جهة ثانية.

ثانياً- أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

جاء الإصلاح الضريبي لإيجاد نظام ضريبي يتماشى مع التغيرات التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية، وهذا من خلال العمل على تجاوز و تغطية نقائص النظام الضريبي القديم، و التي تمثلت فيما يلي:

- تعقد النظام الضريبي السابق و غموضه.

- عجز النظام الضريبي القديم على مواجهة الندرة بزيادة الفرص و ذلك ⁽²⁾:

➤ للقيود المفروضة على الاستثمار الوطني الخاص ذات طابع إداري وسياسي وتقني.

➤ للحساسية المفرطة اتجاه الاستثمارات الأجنبية.

➤ للقيود على الواردات نتيجة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

- انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية من الجباية البترولية.

- عدم فعالية الحوافز الضريبية لتوجيه الاستثمار: أن الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمرين لم تساهم في استقطاب الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية ⁽³⁾.

ولعل الأهداف التي كان يرمي المشرع الضريبي بلوغها تمثلت فيما يلي:

- التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة النسبية، لأن الضريبة التصاعدية أكثر عدالة من الضريبة النسبية حيث أنها تراعي مستويات الدخل ⁽⁴⁾.

- إعادة توزيع المداخيل والثروة بين أفراد المجتمع بشكل عادل.

- التمييز بين الأشخاص الطبيعيين و المعنويين في المعاملة الضريبية، بإخضاع كل منهما إلى معاملة ضريبية تتماشى مع ظروف كل طرف.

- توجيه الموارد الاقتصادية نحو المناطق التي ترغب الدولة في ترقيتها.

- العمل على استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال التخفيف من الضغوط التضخمية التي تؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين من جهة، ومحاربة حالات الانكماش من جهة ثانية.

- تحقيق نمو اقتصادي من خلال تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات الإنتاجية، وذلك بتخفيف من حدة الضغط الضريبي، و منح مزايا ضريبية للمتعاملين الاقتصاديين، و إعفاء المؤسسات الناشئة من دفع الضريبة.

- العمل على تحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة هيمنت عليها

المنتجات البترولية في ظل عدم استقرار السوق النفطية.⁽⁵⁾

- أهداف مالية: وتتجسد فيما يلي:⁽⁶⁾

- رفع الإيرادات الضريبية عن طريق زيادة نسبة الجباية العادية.

- التمييز بين الضرائب العائدة للدولة و الضرائب العائدة إلى الجماعات المحلية لتمكين

هذه الأخيرة من الحصول على موارد مالية من أجل دفع عجلة التنمية المحلية.

- تخصيص إيرادات الجباية العادية لتغطية نفقات التسيير، وذلك نتيجة لتقلبات الجباية

البترولية لأن سعر البرميل يتحدد في السوق العالمية.

المحور الثاني- عرض هيكل الجباية المحلية في الجزائر:

أولاً- الضرائب المحصلة حصرياً لفائدة الجماعات المحلية:

1- الضرائب المحصلة لصالح البلديات دون سواها:

1-1- الرسم العقاري: يفرض الرسم العقاري على الملكيات المبنية و غير المبنية الموجودة

فوق التراب الوطني، باستثناء التي أعفاها المسرع الجبائي.

1-1-1- مجال تطبيق الرسم العقاري:

أ- بالنسبة للملكيات المبنية:⁽⁷⁾

المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص و المواد أو لتخزين المنتجات؛

المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية و الموانئ و محطات السكك الحديدية؛

أراضي البنيات بجميع أنواعها و القطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها و لا يمكنها

الاستغناء عنها؛

الأراضي غير المزروعة و المستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي.

ب- بالنسبة للملكيات غير المبنية:

الأراضي الفلاحية؛

الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛

المحاجر و مواقع استخراج الرمل و المناجم في الهواء الطلق؛

مناجم الملح و السبخات.

1-1-2- أساس فرض الرسم العقاري:

أ- الملكيات المبنية:

تنتج الضريبة من خلال ضرب القيمة الإيجازية الجبائية لكل متر مربع للملكية المبنية في

المساحة الخاضعة للضريبة، مع مراعاة معدل التخفيض الذي يقدر بـ 2 % عن كل سنة

شريطة أن لا يتعدى التخفيض معدل 40 %، وبالنسبة للمصانع يقدر للتخفيض بـ 50 % كحد أقصى⁸.

ب- الملكيات غير المبنية:

ينتج أساس فرض الضريبة من حاصل القيمة الجبائية الإيجارية للملكيات غير المبنية المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار الواحد في المساحة الخاضعة للضريبة.

1-1-3- معدلات الرسم:

أ- الملكيات المبنية:

يوجد معدلين هما: معدل 3 %، بالنسبة للملكيات المبنية بآتم معنى الكلمة، أما الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية فنميز بين المعدلات التالية:⁽⁹⁾

- 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م²؛
- 7% عندما تفوق مساحتها عن 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م²؛
- 10 % عندما تفوق مساحتها 1000 م².

ب- الملكيات غير المبنية:

يقدر معدل الرسم بـ ⁽⁰¹⁾:

5 % بالنسبة للأراضي غير المبنية المتواجدة في المناطق غير العمرانية.

أما بالنسبة للأراضي المبنية تحدد نسبة الرسم بـ:

- 5 % عندما تكون المساحة أقل من 500 م² أو تساويها.
- 7 % عندما تفوق المساحة 500 م² وتقل أو تساوي 1000 م².
- 10 % عندما تفوق مساحة الأراضي 1000 م².
- 3 % بالنسبة للأراضي الفلاحية.

1-2- رسم رفع القمامات المنزلية: يؤسس لصالح البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع

القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع هذه القمامات وذلك على الملكية المبنية.

يحدد مبلغ الرسم طبقا لنص المادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة، بقرار من المجلس الشعبي البلدي، بناءً على مداولة المجلس الشعبي البلدي، وبعد اطلاع رأي السلطة الوصية ويحدد مبلغ هذا الرسم كالآتي:

- ما بين 500 دج و 1000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ما بين 1000 دج و 10000 دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ماشبهه؛

- ما بين 5000 دج و 20000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي، او تجاري او حرفي أو ماشيه، ينتج كمية من النفائات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

3-: الرسم على الذبح: هو ضريبة غير مباشرة يستحق لصالح الجماعات المحلية التي يقع على إقليمها المذابح⁽¹¹⁾

يدفع هذا الرسم من قبل مالك الحيوان عند الذبح، أو عند استيراد اللحم من الخارج، تحدد تعريفه الرسم بـ 5 دج/كلغ من اللحم الصافي القابل للاستهلاك، منه 1.5 دج/كلغ لصندوق حماية الصحة الحيوانية، للإشارة فإنه قبل 1997 كانت تعريفه هذا الرسم 3.5 دج/كلغ لفائدة البلدية.

يجب على المكلفين بالرسم تقديم تصريح خلال 24 ساعة من الذبح لقباضة الضرائب المختلفة لمحل إقامتهم ويسددون الرسم الواجب.

في حالة استيراد اللحوم وإدخالها التراب الوطني يتم تحصيل رسم الذبح من طرف إدارة الجمارك.²¹

1-4- الرسم على السكن: يفرض هذا الرسم على جميع المحلات ذات الاستعمال السكني او المهني المتواجدة على تراب البلديات مقر الدائرة و تحدد نسبته بـ⁽³¹⁾

- مبلغ 300 دج سنويا للمحلات ذات الاستعمال السكني، و يحصل بتحميله ثلاثيا بمبلغ 75 دج على فاتورة الكهرباء و الغاز؛

- مبلغ 1200 دج/ سنويا للمحلات ذات الاستعمال المهني، و يحصل بتحميله ثلاثيا بمبلغ 300 دج على فاتورة الكهرباء و الغاز؛ و يحصل لفائدة البلديات المعنية بالرسم.

2- الضرائب المحصلة لفائدة البلديات و الولايات و الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

2-1- الرسم على النشاط المهني: لقد طبق الرسم على النشاط المهني ابتداء من أول جانفي 1996، حيث حل محل الرسم على النشاط الصناعي و التجاري، و الرسم على النشاط غير

التجاري

أ- مجال تطبيق الرسم على النشاط المهني:

يفرض الرسم على النشاط المهني على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاط صناعي أو تجاري أو نشاط غير تجاري، حيث انه لا يراعي حالة المؤسسة و لا النتيجة

التي تحققه(41)، و هو رسم يسحق كما نصت المادة 217 من ق.ض.م

الإيرادات الإجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين لديهم في الجزائر محلا مهنيًا

دائما و يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح غير التجارية.

رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية و التجارية أو الضريبة على أرباح الشركات.

ب- أساس الخضوع للرسم على النشاط المهني:

يؤسس الرسم على حسب نص المادة 219 من ق.ض.م على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال خارج الرسم على القيمة المضافة.

ج- معدل الرسم على النشاط المهني:

معدل الرسم هو معدل ثابت يقدر بـ 02%، و توزع حصيلته كم هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني.

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبالدية	الحصة العائدة للمنتدق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0.59%	1.30%	0.11%	02%

المصدر: المادة 222 من ق.ض.م

يمكن أن يرفع الرسم إلى 03% عندما يتعلق الأمر برقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

ثانياً- الضرائب المحصلة جزئياً لفائدة الدولة و الجماعات المحلية:

1- الرسم على القيمة المضافة:

لقد تم إنشاء الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991، وهذا بتوحيد الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، و الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TUGPS).

- يخضع للرسم على القيمة المضافة الأشخاص الذين حددتهم المادة 04 من قانون الرسم على رقم الأعمال وهم؛ المنتج، و تجار الجملة و الشركات الفرعية.

- العمليات الخاضعة: هناك بعض العمليات تخضع إجباريا، و بعض الآخر يخضع إختياريا.

المبيعات و التسليمات على الحال الأصلي، من المنتوجات و البضائع الخاضعة للضريبة و المستوردة و المنجزة وفقا لشروط البيع بالجملة من طرف التجار المستوردين. المبيعات التي يقوم بها تجار الجملة. التسليمات لأنفسهم.

عمليات الإيجار و أداء الخدمات و أشغال الخدمات و البحث و جميع العمليات من غير المبيعات و الأشغال العقارية. أما بخصوص معدلات الرسم فهما:

المعدل المخفض نسبته 07 %. المعدل العادي نسبته 17 %.

2- الضريبة الجزافية الوحيدة: أنشأت الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007، حيث نصت المادة الثانية منه على « تؤسس ضريبة جزافية وحيدة محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل و تعوض الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المني »

- الأشخاص الخاضعون:

تفرض الضريبة الجزافية الوحيدة على حسب نص المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة من:

الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل تجارتهم الرئيسية في بيع البضائع و الأشياء، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000 دج؛
الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون الأنشطة الأخرى (تأدية الخدمات التابعة لفئة الأرباح الصناعية و التجارية)، عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000 دج.
الأشخاص الطبيعيون الذين يجمعون بين النشاطين المذكورين سابقا شريطة ألا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000 دج.

- تحديد الضريبة الجزافية الوحيدة:

ترسل الإدارة الجبائية تبليغا إلى المكلف الخاضع للضريبة، حيث تبين له العناصر المعتمدة في تحديد رقم الأعمال، مع منح المكلف مدة شهر من تاريخ استلام التبليغ للرد على هذا التقييم. إما بقبوله أو يقدم ملاحظاته مع توضيحه لرقم الأعمال الذي يقبله، أما في حالة عدم رده في الأجل المحددة فإنه سيعتمد التقدير الذي تم تبليغه كأساس لفرض الضريبة. - معدلات الضريبة:

يوجد معدلين للضريبة الجزافية الوحيدة هما:

معدل % 5 يطبق على الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا تجاريا؛

معدل % 12 يطبق على الأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بتأدية الخدمات.

توزع حصيلة الضريبة الجزافية على الجماعات المحلية كما يلي:

البلدية % 40، الولاية % 05، الصندوق المشترك للجماعات المحلية % 05

3- **قسمة السيارات:** أنشأت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1996، وهي تفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة لهذه القسمة. حيث تعفى من هذه القسمة السيارات التي لها رقم تسجيل خاص التابعة للدولة و الجماعات المحلية، او سيارات الدبلوماسيين، سيارات الإسعاف، السيارات المجهزة بعتاد صحي. تتحدد تعريف هذه الضريبة ما بين 300 دج، و 15.000 دج سنويا وذلك حسب قوة العربة ووزنها و سنة بداية استعمالها⁽⁵¹⁾.

ثالثاً- **الضرائب المحصلة جزئياً لفائدة الجماعات المحلية و بعض الصناديق الخاصة:**
- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و / او المصنوعة محليا على اساس 10 دج لكل اطار مخصص للسيارات ذات الحجم الكبير، و 05 دج لكل اطار مخصص للسيارات ذات الحجم الصغير و يوزع ناتج هذا الرسم كما يلي⁽⁶¹⁾:

➤ 40 % لفائدة البلديات؛

➤ 50 % لفائدة الصندوق الوطني للبيئة و ازالة التلوث؛

➤ 50 % لفائدة الصندوق الوطني للتراث.

رابعاً- **الضرائب المحصلة جزئياً لفائدة الجماعات المحلية، الدولة و بعض الصناديق الخاصة:**

- **الضريبة على الأملاك:** يخضع لهذه الضريبة حسب نص المادة 274 من ق.ض.م:

✓ الأشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر ، بالنسبة لإملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر.

✓ الأشخاص الطبيعيين الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر ، بالنسبة لإملاكهم الموجودة بالجزائر.

يشمل وعاء الضريبة من القيمة الصافية، في اول يناير من كل سنة لمجموع الأملاك و الحقوق و القيم الخاضعة للضريبة التي يمتلكها الأشخاص سالف الذكر.

يتم حساب هذه الضريبة كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (02): جدول حساب الضريبة على الأملاك.

المعدل	قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)
0	- يقل أو يساوي 30.000.000 دج
0,25 %	30.000.001 دج إلى 36.000.000 دج
0.5 %	36.000.001 دج إلى 44.000.000 دج
0.75 %	44.000.001 دج إلى 54.000.000 دج
1 %	من 54.000.001 دج إلى 68.000.00 دج
1,5 %	يفوق 68.000.000 دج

المصدر: المادة 281 مكرر 8، ق.ض.م.

المحور الثالث: تقييم المردودية المالية للجباية المحلية و تحدياتها.

أن من أهم الإصلاح الضريبي هو الفضل بين الضرائب العائدة للدولة و الضرائب العائدة للجماعات المحلية، فهل هذا الإصلاح ساهم من زيادة المردودية المالية للجماعات المحلية ؟

الجدول رقم: (03) تطور و أهمية الجباية المحلية في إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة (1999-2010)

الوحدة: مليار دج

السنوات البيان	البيان						
	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
الإيرادات الضريبية	1664.56	1548.74	1458.99	1494.66	1341.23	1175.48	1029.25
الجبائية المحلية	116.71	107.96	94.57	93.13	91.19	89.05	82.54
نسبة الجبائية المحلية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية	14.26	14.34	15.42	16.04	14.71	13.20	12.64
السنوات البيان	البيان						
	2010	2009	2008	2007	2006		
الإيرادات الضريبية	2904.3	2549.85	1865.2	1740	1637		
الجبائية المحلية	281.00	251.87	197.66	159.41	124.41		
نسبة الجبائية المحلية (%) من إجمالي الإيرادات الضريبية	10.33	10.12	9.43	10.91	13.15		

تابع- الجدول رقم: (03) تطور و أهمية الجباية العادية و البترولية في إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة (1999-2010)

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

- إحصائيات وزارة المالية.

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية للدول العربية، 2010، متاحة على <www.amf.org.ae/ar> (أطلع عليها بتاريخ 01 سبتمبر 2011)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الجباية المحلية ضمن إجمالي الإيرادات الضريبية نسبة ضعيفة جدا 3 حيث لم تتعد نسبة 15%، حيث أنهذه النسبة توحى بأن عدد كبير من البلديات تعاني من عجز كبير، و من أجل إعطاء دفع للجماعات المحلية و مساعداتها على القيا بمهامه فلقد تم تشكيل لجنة من اجل القيام بإصلاح مالية الجماعات المحلب و قدمت هذه اللجنة اقتراحات تتضمن أعمالا يجب القيام بها فورا و ورقة عمل على المدى القصير و المدى الطويل من أجل تنفيذ إصلاح عميق قصد تصحيح النقائص و الاختلالات المسجلة على مستوى مالية الجماعات المحلية.

إن معاينة النظام الحالي يبرز (71):

- ❖ فسيفساء من الضرائب و الرسوم
- ❖ اختلافات كبيرة في مستوى مداخيل مختلف الضرائب و الرسوم
- ❖ نظام ضريبي في صالح المناطق الصناعية و أو التجارية
- ❖ المداخيل الضعيفة للضرائب الناجمة عن الأملاك

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية توضيح واقع الجباية المحلية في الجزائر، و التي تتميز بقلّة عوائدها، و هذا ما يشكل عائقاً أمام الجماعات المحلية، حيث انها لن تستطيع القيام بالمهام الموكلة إليها و المتمثلة بالنهوض بالتنمية المحلية. لإيجاد حلول لهذه المعضلة يتوجب على الدولة إعادة النظر في الضرائب المخصصة للجماعات المحلية.

المراجع

- 1 - ناجي التوني، سياسات الإصلاح الضريبي، [على الخط]. في: سلسلة جسر التنمية. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. متاحة على <1 [http:// www.arab-api.org/develop](http://www.arab-api.org/develop.htm) > (أطلع عليها بتاريخ 11 نوفمبر 2011)، ص 4، 5
- 2 - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995. أطروحة دكتوراه. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995، ص 135.
- 3 - كمال رزيق، فارس مسدور، تقييم إصلاح النظام الجبائي. ملتقى وطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، 11-12 ماي 2003. إعداد: كمال رزيق، فارس مسدور. الجزائر: جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2003، ص 163
- 4 - ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر، للفترة: 1992-2003. منشورات بغداد، الجزائر، بدون تاريخ، ص 44
- 5 - بوزيدة حميد، النظام الضريبي و تحديات الإصلاح الاقتصادي، [على الخط]. أطروحة دكتوراه. دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006. متاحة على <http://4sherd.com> (أطلع عليها بتاريخ 15 أوت 2011)، ص 70
- 6 - عبد الكريم بريشي، فعالية النظام الجبائي في ظل توجه الاقتصاديات المحلية نحو العولمة الاقتصادية، دراسة حالة النظام الجبائي الجزائري في الفترة ما بين 2000-2007. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2007، ص 186.
- 7 - المادة 249 من قانون الضرائب المباشرة
- 8 - المادة 254 من قانون الضرائب المباشرة
- 9 - المادة 261 من قانون الضرائب غير المباشرة.
- 10 - المادة 261- ز من قانون الضرائب غير المباشرة.
- 11 - لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، فيفري 2005، جامعة محمد خضير بسكرة، متاحة على <1 <http://www.webreview.dz> > (أطلع عليها بتاريخ 05 ماي 2012).
- 12 - بوزيدة حميد، النظام الضريبي و تحديات الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق،

- ص 205.
- 13 - قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، دار جرير، عمان، ط 1، 2011، ص 152.
- 14 -13- بعون يحياوي نصيرة، . الجزائر: مطبعة ميثجة، 2010، ص 145.
- 15 - - بوزيدة حميد، التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ص 175.
- 16 - قدي عبد المجيد، دراسات في علم الضرائب، مرجع سابق، ص 158.
- 17 - www.micl.dz ، تاريخ الإطلاع 2012/05/05.